

Distr.: General
27 July 2009
Arabic
Original: English/French/Russian

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد

الكلي: التجارة الدولية والتنمية

التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي
والاقتصادي ضد البلدان النامية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٦٢ المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية". ووفقاً لذلك القرار، دعا الأمين العام حكومات الدول الأعضاء كافة إلى إبداء آرائها في مسألة التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية أو تقديم أية معلومات أخرى ذات صلة بهذه المسألة. وقد استنسخت في هذا التقرير الآراء والملاحظات الواردة من بوركينا فاسو، وبيلاروس، وجامايكا، وجمهورية إيران الإسلامية، ومن وكالات الأمم المتحدة. وعبرت ردود الدول الأعضاء بشكل عام عن عدم الموافقة

* A/64/150.



على فرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فمثل تلك الأعمال تعتبر منافية لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومعايير القانون الدولي، والنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد مما يقوض المساواة بين الدول في السيادة. وقد أفادت لجان الأمم المتحدة الإقليمية التي أرسلت ردوداً، عن استمرار تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تؤثر على الدول الأعضاء التالية أسماؤها: كوبا، وميانمار، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان، والجمهورية العربية السورية. وما زالت الجزاءات مطبقة أيضاً على الأرض الفلسطينية المحتلة.

المحتويات

الصفحة

- أولاً - مقدمة ٤
- ثانياً - موجز الردود الواردة من الدول الأعضاء والهيئات التابعة للأمم المتحدة ٤

المرفقات

- الأول - الردود الواردة من الدول الأعضاء ٦
- بيلاروس ٦
- بور كينا فاسو ٦
- جمهورية إيران الإسلامية ٧
- جامايكا ٨
- الثاني - الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة ٩
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٩
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١١
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ١٢

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٦٢ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية". وفي ذلك القرار، حثت الجمعية العامة المجتمع الدولي، في جملة أمور، على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوقف استخدام تدابير اقتصادية قسرية انفرادية ضد البلدان النامية لم تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة أو تتنافى مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتخل بالمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل رصد ما يفرض تدابير تتسم بهذا الطابع، ودراسة أثر تلك التدابير في البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها في التجارة والتنمية، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٣ - وبناء عليه، دعت الأمانة العامة، في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، حكومات الدول كافة إلى إبداء آرائها أو تقديم أية معلومات أخرى ذات صلة، في ما يتعلق بأي جزاءات انفرادية قائمة، وبالأثر الذي قد تكون تركته على تجارتها وتنميتها. وفي منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٩، أبدت أربع دول أعضاء هي بوركينا فاسو وبيلاروس وجامايكا وجمهورية إيران الإسلامية آرائها وتعليقاتها بناءً على ما هو مطلوب في المذكرة الشفوية. وترد، في المرفق الأول لهذا التقرير نصوص تلك الردود.

٤ - ودعيت، أيضاً، المنظمات والبرامج والوكالات المختصة، من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، إلى توفير معلومات وتحليلات بشأن التطورات الأخيرة في هذا المجال. وقد استجاب لتلك الدعوة كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير نصوص الردود الواردة من تلك اللجان الإقليمية الثلاث.

ثانياً - موجز الردود الواردة من الدول الأعضاء والهيئات التابعة للأمم المتحدة

٥ - أعربت الدول الأعضاء بشكل عام في تعليقاتها عن عدم الموافقة على فرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فمثل تلك الأعمال تعتبر منافية لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومعايير القانون الدولي، والنظام التجاري

المتعدد الأطراف القائم على قواعد مما يقوض المساواة بين الدول في السيادة. وتدعم بيلاروس جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع هذه الممارسات وإلى تقليل أي أضرار تلحق بالبلدان التي عانت من جزاءات انفرادية إلى أدنى حد ممكن. وتعتقد بوركينا فاسو أن التدابير الاقتصادية الانفرادية تشكل عائقاً في وجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المتضررة. أما جمهورية إيران الإسلامية التي تعتبر نفسها من البلدان المطبقة ضدها تدابير اقتصادية قسرية، فهي ترى في إنهاء مثل تلك التدابير ضرورة ملحة. وأكدت جامايكا للأمم المتحدة أن البلد لم يصدر أي قانون أو تشريع أو أي إجراء آخر يشكل مساساً بسيادة أي دولة أخرى. وحثت جامايكا كذلك سائر الدول الأعضاء، التي طبقت ولا تزال تطبيق تدابير من هذا القبيل، على التقيّد بدعوات الجمعية العامة إلى إلغاء تلك التدابير أو إبطالها بأسرع ما يمكن.

٦ - وقد تناولت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعليقاتها المسائل المتعلقة بالتطورات الأخيرة في الحظر المفروض من حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا منذ مدة تناهز الخمسة عقود، وهو حظر تعتبره اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حالة خاصة في تطبيق التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد بلد نام. وأفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن آخر التطورات فيما يتعلق باستمرار تطبيق التدابير الاقتصادية الانفرادية في ميانمار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا موجزاً بآخر التطورات شهدتها ثلاثة اقتصادات - الأرض الفلسطينية المحتلة، والسودان، والجمهورية العربية السورية - كان قد أفيد من قبل أنها تضررت من التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي.

المرفق الأول

الردود الواردة من الدول الأعضاء

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

إن جمهورية بيلاروس لا تلجأ إلى التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر الاقتصادي ضد الدول النامية، وتدين هذه التدابير. وإننا، إذ نؤيد الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة، نعتقد أنه من المستحسن أن تصب منظومة الأمم المتحدة اهتمامها على الخطوات الملموسة الكفيلة بمنعها، والتقليل من الأضرار التي تلحق بالبلدان من جراء الجزاءات الانفرادية.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

- ١ - تهدي البعثة الدائمة لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وتشرف بأن تحيل إليها، إلحاقاً بمذكرتها المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ المتعلقة بتطبيق القرار ١٨٣/٦٢، عناصر الرد التالية:
- ٢ - لطالما طالبت بوركينا فاسو بالتسوية السلمية للمنازعات بين الدول.
- ٣ - وهي، بالتالي، تعرب عن عدم موافقتها على التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.
- ٤ - وبالنسبة إلى بوركينا فاسو، فإن هذه التدابير:
 - تثير في الدول التي تخضع لها الشعور بالظلم والإحباط والتمرد؛
 - تزيد حدة التوتر على حساب العلاقات الجيدة التي يجب أن تحكم العلاقات بين الدول؛
 - تعيق التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول التي تفرض ضدها ضحيتها، وتشكل مساساً بسيادتها؛

- تخل بصورة خطيرة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف.

جمهورية إيران الإسلامية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

١ - تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبالإشارة إلى رسالة الأمانة العامة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ وإلى الفقرة الرابعة من القرار ٧/٦٣ المعنون: "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، تود أن تبدي الملاحظات التالية:

٢ - تكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية تأكيد موقفها الذي مؤداه أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتنافى مع مبادئ القانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول، ويتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم. فما زالت تلك التدابير تؤثر سلباً على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي وتنازل من حقوقه الإنسانية وتعرقل الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، يعيق الحصار جهود الحكومة الكوبية للقضاء على الفقر والجوع ولتعزيز الرعاية الصحية والتعليم، وهما من الوسائل التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - ويستدل بوضوح من اتخاذ القرارات ذات الصلة، بهذا القدر من التأييد الواسع النطاق على امتداد سنوات عديدة، على معارضة المجتمع الدولي الشديدة للتدابير القسرية الاقتصادية الإنفرادية بشكل عام، وللحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بشكل خاص. وبالإضافة إلى ذلك، وحيث أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبرى كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما ينتج عنها من ازدياد الفقر والبطالة وسوء التغذية، سيصبح فرض الحصار والجزاءات بشكل متزايد، وأكثر من أي وقت مضى أمراً يتعذر تبريره يستوجب معارضة أشد ورد فعل ملائم على المستوى العالمي.

٤ - وجمهورية إيران الإسلامية ترفض بشدة تطبيق دولة ما ضد دولة أخرى تدابير إنفرادية اقتصادية وتجارية تؤثر في التدفق الحر للتجارة الدولية والموارد المالية، وتطبيق

التشريعات الوطنية وامتداد مفعولها خارج حدود الدولة بما يحس سيادة دولٍ أخرى. فتلک التدابير تتنافى مع مبادئ القانون الدولي، والمساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي فيما بينها.

٥ - إن جمهورية إيران الإسلامية إذ تتعرض ذاتها لتدابير اقتصادية قسرية، تشارك الشعب الكوبي والحكومة الكوبية قلقهما، وتشدد بالتالي على الحاجة الملحة إلى إنهاء لتلك التدابير، وعلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧/٦٣ بحذافيره.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

١ - تشرف البعثة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة أن تقدم التقرير التالي في إطار القرار ١٨٣/٦٢:

٢ - ما زالت حكومة جامايكا تعارض اتخاذ تدابير انفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. ذلك أن تلك التدابير تتنافى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتخل في الوقت نفسه بالمساواة بين الدول في السيادة وبمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٣ - ولهذا السبب، لم تصدر حكومة جامايكا أي قانون أو تشريع، أو تدبير، ولم تتخذ أي إجراء آخر قد يعتبر تعدياً على سيادة دولةٍ ما أو مصالحها الوطنية الشرعية.

٤ - ومن ثم، تكرر حكومة جامايكا دعوة الجمعية العامة التي تحت فيها الدول كافة التي طبقت وما زالت تطبق تدابير من هذا القبيل، على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن.

الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - أفادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إطار مساهمتها في تقرير الأمين العام عن "التدابير الاقتصادية الإنفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"، عن المساهمة التالية في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٧/٦٣ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" الذي يعتبر حالة خاصة في إطار موضوع هذا التقرير.

الخلفية الاقتصادية

٢ - انتهت فترة التحسن المطرد الذي شهدته كوبا في الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال العقد الحالي في أواخر عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩. فقد تلقى الاقتصاد مزيجاً من الصدمات الخارجية كارتفاع الأسعار الدولية للنفط والأغذية في الجزء الأول من عام ٢٠٠٨، تلاه موسمٌ مدمرٌ غير مسبوق من الأعاصير. أثرت الصدمة الأولى سلباً على الاقتصاد الكوبي حيث ارتفعت قيمة فاتورتي النفط والأغذية، لتستبعد بذلك بضائع مستوردة أخرى، بالنظر إلى ما تواجهه كوبا من قيود على العملات الأجنبية. وتشير التقديرات إلى أن الارتفاع في الأسعار الدولية للأغذية أدى إلى تكلفة إضافية تناهز ٨٤٠ مليون دولار في شكل واردات.

٣ - أما تأثير الكوارث الطبيعية فقد نسب إلى ثلاثة أعاصير وعاصفة مدارية قُدّرت الحكومة الكوبية أضرارها المتراكمة عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٩,٧ بليون دولار، أي ما يوازي ٢٠ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. ويقارن ذلك بمجموع كل الأضرار التي تسببت فيها الأعاصير في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ والتي قُدّرت بمبلغ ٩,١ بليون دولار.

٤ - من أبرز آثار الأعاصير تدمير رصيد المساكن. فقد أصيبت ٥٣٠ ٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً بالأضرار، في حين دُمّر ما يقارب ٩٠ ٠٠٠ وحدة. وبالنظر إلى أن قدرة الاقتصاد الكوبي على بناء الوحدات السكنية هو ٥٠ ٠٠٠ في السنة تقريباً، فهو بحاجة إلى نحو سنتين لإعادة مستوى الإسكان إلى ما كان عليه قبل عام ٢٠٠٨.

٥ - وكنتيجة لهاتين الصدمتين، لم يتجاوز النمو الاقتصادي عام ٢٠٠٨ نسبة ٤,٣ في المائة بالمقارنة مع نسبة ٨ في المائة التي كانت متوقعة. وتشكل الأزمة الاقتصادية العالمية

الحالية ضغطاً على الاقتصاد الكوبي أيضاً، فمن المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي في أفضل الأحوال إلى ٣ في المائة. وبالنظر إلى أن الربع الأول شهد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٢,٨ في المائة فعلى الأرجح لن يكون معدل النمو المتوقع تحقيقه في أفضل الأحوال أمراً في المتناول.

الآثار المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

٦ - تفرض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً على كوبا منذ خمسة عقود تقريباً، وهو يؤثر تأثيراً سلبياً على مستوى معيشة المواطنين الكوبيين والأداء العادي للاقتصاد الكوبي. وهو يؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر على جميع قطاعات الاقتصاد. وتفرض الولايات المتحدة هذه السياسة الانفرادية على بلدان أخرى ذات سيادة في العالم وفق تدابير مثل قانون توريتشيلي (١٩٩٢) وقانون هيلمز بيرتن (١٩٩٦).

٧ - ووفقاً لتقديرات السلطات الكوبية، تصل الأضرار المباشرة المتراكمة الناجمة عن الحصار إلى أكثر من ٩٠ بليون دولار. وأثناء فترة حكم بوش اعتمدت جزاءات إضافية وعقوبات وتدابير انتقامية أكثر تشدداً ضد أفراد وشركات ودول ذات سيادة، ليتسع بذلك نطاق الحصار وتشتد وطأته.

٨ - ونظراً لهذه السياسة، تأثر بشكل خاص بعض القطاعات مثل إنتاج الأغذية والصحة العامة، مما ينطوي على عواقب اجتماعية وخيمة. واضطرت كوبا بسبب الحصار إلى استيراد الأدوية والمعدات الطبية ومنتجات تحسين الصحة من بلدان نائية، مما أدى إلى رفع تكاليف الشحن بشكل كبير. وبالإضافة إلى هذا الأمر ونظراً لحالة عدم اليقين بسبب الحصار، فإن كوبا مضطرة إلى الاحتفاظ بمخزونات كبيرة مما كبدها تكاليف إضافية.

٩ - وفي قطاع الزراعة، أدى الحصار إلى التقليل من إمكانية شراء وزيادة مدخلات مثل الأسمدة والبذور وإلى ازدياد تكاليفها شأنها في ذلك شأن التكنولوجيا والمعدات التي ترفع من الإنتاجية وتخفف من تكاليف الإنتاج. ونظراً للأهمية الاستراتيجية للأغذية، فالحكومة الكوبية مضطرة إلى الاحتفاظ بمخزونات إضافية من الأغذية بهدف توفير إمدادات متواصلة للسكان عموماً.

١٠ - ولقد استثمرت الحكومة الكوبية استثماراً مكثفاً في برنامج كبير لتحديث قطاع النقل له آثار ملموسة من حيث تحسين خدمات النقل المقدمة للجمهور وللاقتصاد بصفة عامة. إلا أن الحصار عرقل التحديث السريع لذلك القطاع، وزاد تكلفته زيادة فاحشة.

١١ - ووقع قطاع البناء أيضا ضحية لتلك السياسة. فالشركات الكوبية لا يمكنها أن تستورد من الولايات المتحدة المواد والمعدات اللازمة لبناء المستشفيات والمدارس والوحدات السكنية والطرق. ونظرا للدمار الواسع النطاق بسبب الأعاصير في عام ٢٠٠٨، ستكون إعادة بناء قطاع الإسكان شديدة البطء بسبب الحصار.

١٢ - ولقد أحرز بعد تقلد حكومة أوباما للسلطة في بداية عام ٢٠٠٩ بعض التقدم فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي ولكنه لا يزال تقدما محدودا. ومع ذلك لا تزال الأغلبية الساحقة من التدابير المفروضة ضد كوبا مطبقة تطبيقا صارما.

١٣ - ولقد حدث التغير فيما يتصل بالقيود المفروضة على سفر الكوبيين الأمريكيين إلى كوبا وإرسال التحويلات المالية إلى الأسر وتوسيع نطاق السلع التي يمكن شحنها إلى كوبا كهبات. ومن المقترح أيضا إتاحة قدر من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تقدمها شركات الولايات المتحدة.

١٤ - ومع ذلك، فإن هذا التغير المحدود في الموقف يتعارض تعارضا صارخا مع التدابير الأخرى المفروضة منذ وقت طويل مثل حظر السفر إلى كوبا الذي يؤثر على المواطنين الأمريكيين بصفة عامة. فكوبا هي البلد الوحيد في العالم الذي لا يسمح للمواطنين الأمريكيين بزيارته.

١٥ - ولا تؤثر التدابير الجديدة على الغرامات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على الأفراد والشركات التي تخرق الحصار بالتصدير إلى كوبا أو الاستيراد منها أو تنظيم رحلات إلى كوبا أو بعض الأشكال الأخرى من التعامل مع كوبا ومواطنيها. وغني عن البيان أن هذا الأمر يؤثر على أطراف ثالثة، مما يعني أنه لم يعد أمام الشركات الكوبية سوى خيار محدود للغاية من الشركاء الأجانب الممكن التعامل معهم. ولقد استمر اضطهاد المعاملات التجارية والمالية الكوبية مع الأطراف الثالثة، مما أدى إلى رفع التكاليف بالنسبة إلى كوبا وكذلك بالنسبة لمواطني الدول الأخرى وشركاتها.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إطار مساهمتها في تقرير الأمين العام عن "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"؛ المعلومات التالية وتتضمن آخر ما استجد منذ التقرير السابق (A/62/210):

ميانمار

٢ - منذ التقرير الأخير، مدد عدد من البلدان فترة تطبيق تدابيرها الاقتصادية الانفرادية القائمة ضد ميانمار. وتشمل هذه التدابير الحظر المفروض على الأسلحة والقيود على الاستثمار والمعونات غير الإنسانية وتجميد الأرصاد وحظر تقديم تأشيرات سفر لعدد من المسؤولين وأسرهم وفرض حظر على التجارة والاستثمار مع عدد من شركات ذلك البلد. وفي الوقت الذي يحول فيه الافتقار إلى البيانات دون إجراء تقييم كامل للآثار الناجمة عن التدابير، فقد أسفرت هذه التدابير عن تكاليف اقتصادية بالنسبة للبلد بسبب إعاقته عن تطوير اقتصاد أكثر تنوعاً من خلال زيادة ادماجه في التجارة العالمية.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٣ - منذ التقرير الأخير، لا تزال عدة بلدان تُطبّق تدابير اقتصادية انفرادية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتتصل التدابير أساساً بالصادرات إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستخدمة في الصناعات الحساسة، وحظر تصدير السلع الكمالية إلى البلد. وبالإضافة إلى ذلك جُمّدت بعض البلدان الأصول الأجنبية لبعض المسؤولين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الوقت الذي لا يغطي أي من هذه التدابير تجارة الأغذية والسلع غير الكمالية، يتمثل التأثير الناجم عن هذه التدابير ككل في منع مشاركة البلد مشاركة كاملة في الاقتصاد الدولي بحيث تتاح له فرص أكبر لتطوير الاقتصاد وتخفيض مستوى الفقر.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

١ - أفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في إطار مساهمتها في تقرير الأمين العام المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية" بما يلي:

الأراض الفلسطينية المحتلة

٢ - نظراً لاستيلاء حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فقد شكّلت حكومة مؤقتة في الضفة الغربية استبعدت منها حماس. ورغم أن هذا الأمر أدى إلى نهاية مقاطعة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، فإن مقاطعة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للمؤسسات التي تسيطر عليها حماس في غزة ظلت قائمة. وعلاوة على ذلك، فرضت إسرائيل حصاراً شبه كامل على قطاع غزة منذ

النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وتشمل الشروط التي فرضتها إسرائيل لرفع الحصار عن القطاع أبعاداً أمنية وسياسية. ولقد أدى ذلك إلى تدهور اقتصادي شديد في قطاع غزة مما أسفر عن أزمة إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك ظلت مواد البناء وقطع الغيار وغيرها من السلع الصناعية محظورة في معظمها، مما أسفر عن عرقلة الإعمار والانعاش. ويُقدّر معدل البطالة لعام ٢٠٠٨ في قطاع غزة في المتوسط بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً، بينما وصلت معدلات الفقر إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٧ ومن المتوقع أن ترتفع في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وانخفض النشاط الاقتصادي إلى أدنى حد له حيث يستند إلى المعونة الغذائية والتوظيف العام و "اقتصاد النفق".

السودان

٣ - منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، فرضت حكومة الولايات المتحدة جزاءات اقتصادية انفرادية شاملة ضد السودان، بما فيها تجميد الأرصدة الكامل ضد الحكومة والقيود المفروضة على الواردات من السودان والصادرات إليه، والقيود المطبقة على المعاملات المالية، فضلاً عن الجزاءات المفروضة على الشركات المرتبطة بحكومة السودان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أصدرت الولايات المتحدة أمراً تنفيذياً جديداً نص على مواصلة مقاطعة الحكومة السودانية في جميع أنحاء البلد ولكنه سمح بالمزيد من المعاملات مع حكومة جنوب السودان وشطبها من نطاق سلطة التجميد. وكرد على العنف المتواصل في دارفور، وقعت حكومة الولايات المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قانون مساءلة السودان وسحب الاستثمارات منه الذي يميز للدولة والحكومات المحلية التخلي عن الاستثمار في الشركات التي لديها أعمال تجارية في قطاعات معينة في السودان. وبينما عزز السودان علاقاته الاقتصادية مع بلدان مثل الصين والاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، يتعذر تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد السودان تقييماً دقيقاً.

الجمهورية العربية السورية

٤ - تم تحديد الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة ضد الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٤ والتي تحظر جميع صادرات السلع باستثناء الأغذية والأدوية، من الولايات المتحدة إلى الجمهورية العربية السورية لمدة سنة واحدة في أيار/مايو ٢٠٠٩. وظل الاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان العربية من أكبر الشركاء التجاريين للجمهورية العربية السورية.